

ارتفاع معدلات النمو السكاني واستهلاك المياه أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي

على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والبلدية. وحذر من استمرار الاعتماد في إيرادات الدولة على النفط داعياً إلى تنوع مصادر الإنتاج وزيادة التصدير إلى الخارج. وطالب التقرير بضرورة التحول إلى الاقتصاد المعرفي لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل. وحذر التقرير من البطء في تنفيذ المشاريع الحكومية، وذلك نتيجة لوجود معوقات فنية وتنظيمية وأجرائية بالإضافة إلى نقص المقاولين المحليين المؤهلين وضعف مستوى الرقابة على معدلات إنجاز المشاريع. يذكر أن الاقتصاد السعودي يعتمد في إيراداته على مبيعات النفط بنسبة 85٪، فيما قفزت الصادرات غير النفطية لتسجل أكثر من 120 مليار ريال في العام الأخير.

وحذر التقرير من ارتفاع معدلات البطالة إلى 10٪ وزيادة قوة العمل الوطنية بمعدل 4.2٪ سنوياً، مؤكداً أهمية إعادة تأهيل العاطلين لمواكبة احتياج سوق العمل. كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة البطالة النسائية إلى قرابة 27٪، داعياً إلى ضرورة فتح قنوات جديدة لتوظيف العاطلات خاصة من الخريجات الجامعيات. وأشار التقرير إلى زيادة الطلب على المياه بمعدل 2.1٪، متوقفاً وصول الاحتياجات من المياه للاستهلاك البشري إلى 2583 مليون متر مكعب خلال 2014، 930 مليون متر مكعب للأغراض الصناعية خلال العام نفسه. ودعا إلى تطوير موارد المياه بعد استنزافها في الزراعة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، مشدداً على أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لإدارة الطلب

وذكر التقرير إن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 2.5٪ في المملكة العربية السعودية، وفقاً لمؤسسة الإحصاء العامة، يؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات السكنية والصحية والمياه والكهرباء والاتصالات، مشيرة إلى أن عدد السكان قفز من 7 ملايين في 1974 إلى 27 مليون نسمة في العام الماضي.

إحدى مبادرات:

كشفت تقرير حديث لمؤسسة النقد العربي السعودي عن سلسلة من التحديات تواجه الاقتصاد السعودي من أبرزها ارتفاع معدلات النمو السكاني واستهلاك المياه وعدم تنوع مصادر الدخل وبطء تنفيذ المشاريع.

وذكر التقرير إن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 2.5٪ في المملكة العربية السعودية، وفقاً لمؤسسة الإحصاء العامة، يؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات السكنية والصحية والمياه والكهرباء والاتصالات، مشيرة إلى أن عدد السكان قفز من 7 ملايين في 1974 إلى 27 مليون نسمة في العام الماضي.



في ورشة العمل التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي ومجانية الولادة وتنظيم الأسرة بصنعاء

التأكيد على أهمية مناصرة قضايا الأمومة والمأمونة وقصتي مجانية الولادة وتنظيم الأسرة

الإعلاميون ينبغي أن يؤديوا أدواراً مهمة في نشر الوعي والتأثير في المجتمع



وغيرهم من أفراد المجتمع بالمشكلة التي تواجه الأم والطفل وكذلك الجندر (النوع الاجتماعي) فهي تبين لنا كيفية تغيير ما في أنفسنا تجاه أسرتنا أولاً ومن ثم تجاه مجتمعنا وكيفية التعامل مع الأم والزوجة وإعطائهما المجال الكافي في إبداء الرأي والتعبير عن المعتقدات والعمل والتعلم. وأضاف «أن مجانية الولادة لها أهمية كبيرة في توفير الراحة والعلاج اللازم للأم والطفل حديث الولادة، وهنا علينا أن نبذل قصارى جهدنا في توعية أفراد المجتمع لهما مجانية الولادة من دور في مساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين لا يستطيعون توفير نفقات الولادة، وعلينا كأعضاء في التحالف أن نقوم بواجبنا بتوعية المجتمع بهذه المشكلة من أجل الوصول إلى حلول تمكن الأم من الحصول على الرعاية اللازمة خلال الحمل والولادة وأن تحظى بولادة آمنة في أحد المرافق الصحية مجاناً.

دعم المرأة وإنصافها

أما الأخت نور العين على الهادي مدير إدارة المرأة بصندوق الرعاية الاجتماعية فقد تحدثت بقولها: لهذه الورشة أهمية كبيرة في تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي وذلك لتلافي بعض القصور من ناحية التمييز والعدالة الاجتماعية في تكافؤ الفرص ودعم المرأة معنوياً ومادياً داخل المنزل وفي العمل والحصول على فرصتها في الالتحاق ببرامج التدريب الخارجي والدخلي بمعنى إنصاف المرأة في جميع الحقوق والقضايا. وأضافت «أن على التحالف الوطني للأمومة المأمونة متابعة تفعيل قرار مجانية الولادة وتنظيم الأسرة والبحث عن جهات داعمة لتمكين فريق العمل من متابعة تنفيذ برامج التحالف واعداد برامج توعوية واسعة تصل لكافة أفراد المجتمع».

نشر الوعي

وختاماً تحدثت الأخت سينا عبد الله مسعد رئيسة قسم الإعلام والتوثيق بإدارة العامة للمرأة والطفل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قائلة: عقد مثل هذه السورس التدريبية مهم جداً في مجتمعنا، لأن النوع الاجتماعي قضية مهمة، مؤكدة ضرورة تفعيل قرار مجانية الولادة في المستشفيات الحكومية كون المجتمع اليمني بحاجة إلى تفعيل مثل هذه القرارات التي ينعكس أثرها على المجتمع ككل.

وأوضحت أن التحالف الوطني يستطيع أن يلعب دوراً كبيراً من خلال أعضائه في نشر الوعي بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمساهمة في خفض وفيات ومراساة الأمهات في اليمن.

المواطن العادي الاستفادة من هذه الخدمة من أجل الوصول إلى أسرة صحية نموذجية والوصول إلى مجتمع صحي آمن.

الجميع يتحمل المسؤولية

أما الأخ نشوان علي محمد النصيري رئيس قسم الطفل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد تحدث بقوله: لقد



عمار نعمان



نشوان النصيري

كان هناك لبس كبير في موضوع النوع الاجتماعي (الجندر) ومفهومه فكان عقد هذه الدورة مهما لتوضيح المفهوم العام للنوع الاجتماعي، كما تم ربط هذا الموضوع بمجانية الولادة وتنظيم الأسرة، حيث صدر قرار وزير الصحة بمجانية الولادة وتنظيم الأسرة وأكثر من مرة ولكن لا يوجد تطبيق عملي لهذا الموضوع ما جعل التحالف الوطني للأمومة المأمونة يتهم بهذا الموضوع وتبني إعداد مشروع قانون مجانية الولادة وتنظيم الأسرة، كما سيتمقو المقترحات والآراء لتفعيل هذا القرار، وسيكون المشاركون ومن خلال التحالف لجان دعم ومناصرة.

وأضاف: (أن الجميع يتحمل مسؤولية المساهمة في خفض وفيات الأمهات، وعلى المجتمع بمن فيه أعضاء التحالف والمشاركون في الدورة التوعوية والتثقيف حول موضوع وفيات الأمهات وكذلك من خلال الأسرة والمجتمع المحلي حتى تصل الرسالة التوعوية إلى جميع أفراد المجتمع.

توعية الشباب

الأخ معاذ قائد محمد علي ناشط شبابي ونائب المنسق العام بمؤسسة صرخة شباب تحدثت بالقول: لهذه الورشة أهميتها من حيث توعية الشباب

موضحة أن التحالف الوطني للأمومة المأمونة يعتبر سلم الارتكاز لتحقيق ذلك ووروه يبرز من اسمه (تحالف) يدا بيد وراي على ارتكاز أمومة مأمونة في ربوع اليمن.

تنمية الوعي المجتمعي

أما الأخ عمار نعمان رسام



سليم السعداني



معاذ قائد

كاريكاتير بصحيفة الثورة فقد تحدثت بالقول: بالنسبة لي فإن أهمية عقد هذه الورشة تعتبر توعوية ومغزلية للثقافة الشخصية التي تنعكس على الطابع العملي، حيث تجعل التعامل مع مثل هذه المواضيع سهلاً بالنسبة للإعلامي. وأضاف «أن التحالف يمكن أن يلعب دوراً كبيراً من خلال أعضائه وبخاصة الإعلاميين في إيصال المعلومة الصحية والسليمة للمتلقي وتنمية الوعي الصحي والمجتمعي لدى المواطن.

حشد مجتمعي

بدروره يقول الأخ سليم السعداني رئيس مبادرة دعائم الشبابية أن الورشة أتت في وقت حساس جداً للتحالف والمشاركون بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمشراكة بينهما في المجتمع اجتماعياً وصحياً. موضحاً أن الورشة ونتيجة للوفيات الكثيرة الناتجة عن سوء تقديم الرعاية الصحية أو عدم مسؤولية هذه الخدمة تركت على ضرورة الحشد المجتمعي وعمل فريق مناصرة من أجل تطبيق قرار مجانية الولادة وكذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة بشكل متكامل من حيث الاستشارة وكذلك الأدوات اللازمة لتنظيم الأسرة وبشكل مجاني بحيث يستطيع

عقدت مطلع هذا الأسبوع بالعاصمة صنعاء وعلى مدى

ثلاثة أيام الورشة التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي

ومجانية الولادة وتنظيم الأسرة التي نظمتها التحالف الوطني

للأمومة المأمونة بالشراكة والتعاون مع مشروع استجابة

التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت على هامش الورشة بعقد من

المشاركين والقائمين على الورشة من مختلف الجهات ذات

العلاقة واستطلعت آراءهم حول أهمية عقد هذه الورشة

والموضوع الذي تناقشه والدور الذي يمكن أن يلعبه التحالف

الوطني للأمومة المأمونة من خلال أعضائه وشركائه

للمساهمة في خفض وفيات ومراساة الأمهات والمواليد في

اليمن.. التفاصيل في النص التالي:

استطلاع وتصوير / بشير الحزمي

على موضوع تأهيل وتوعية المختصين في مجال الصحة الإنجابية وكيفية تنفيذ ما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية وإستراتيجية الصحة الإنجابية من خلال المتابعة والتقييم وبالإضافة إلى الاهتمام بالأمهات والأحوال الحوامل في الأسرة وتقديم المساعدة لهن وتوعية الأزواج بأهمية مساندة الرجل



رامي المقطري



جميله العزام

للمرأة في فترة الحمل والولادة وأيضاً من خلال أعمالنا التطوعية في هذا المجال.

تفعيل القرارات والقوانين

بينما ترى الإعلامية جميلة العزام مشاركة من إذاعة صنعاء أهدافها وهي تعريف المشاركين بمفهوم النوع الاجتماعي وخاصة من النساء وبأهمية دورهم في المجتمع، وأيضاً تطوير الحساسية الجندرية للمشاركين وتمكينهم من التحليل النقدي للمفاهيم الجاهزة والتصورات الخاطئة لأدوار النوع الاجتماعي في علاقتها بالتنمية وعملية المناصرة، بالإضافة إلى التعرف على علاقة النوع الاجتماعي بالصحة الإنجابية والتعرف على قرار مجانية الولادة في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية.

أهمية كبيرة

وخلال لقائنا الدكتورة زهور علي صلح تبلي من قسم المختبرات بجامعة صنعاء قالت: «إن عقد الورشة له أهمية كبيرة جداً تتمثل في حرصه على وصول الإنسان إلى حقوقه وممارستها على أكمل وجه، ومن خلال هذه الورشة سيثبت المشاركون جدارتهم في نقل ما تلقوه من معلومات ومعارف ومهارات إلى أرض الواقع»

الدكتور رامي طه المقطري منسق المشاريع بالتحالف الوطني للأمومة المأمونة ومنسق الورشة تحدث قائلاً: التحالف الوطني للأمومة المأمونة كمؤسسة غير حكومية ومطلبة تضم في عضويتها عدداً من الجهات الحكومية وغير الحكومية وأفراد حصل على منحة أو اتفاقية موقعة مع مشروع استجابة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول

مناصرة قضايا الأمومة المأمونة وبالأخص قضيتا مجانية الولادة وتنظيم الأسرة وبداننا الاستعدادات والتجهيزات وتكوين البنية الأساسية أو التحتية لهذه المناصرة من خلال عقد دورة تدريبية حول النوع الاجتماعي لهذا الموضوع وفعلاً تم توجيه دعوات لجهات مختلفة وجاء التدريب حول النوع الاجتماعي بهدف تعريف المشاركين بأن

النوع الاجتماعي أحد متطلبات المجتمع المدني للتنمية الوطنية وبالأخص لقضايا الأمومة المأمونة وبالتالي كانت الخطوة الأولى هي تعريف المشاركين بقضايا النوع الاجتماعي والهدف الثاني هو كيف نضبط النوع الاجتماعي بقضايا تتعلق بمجانية الولادة ومجانية تنظيم الأسرة وكيف يمكن من خلال النوع الاجتماعي أن يكون هناك تحسين لصحة الأمهات وبلوغ الأهداف الإنمائية وأيضاً تحقيق أهداف إستراتيجية وزارة الصحة المتعلقة بالصحة الإنجابية حتى عام 2015م.

أدوار النساء في المجتمع

من جانبها تقول الدكتورة سهير عاطف مستشارة في التنمية والنوع الاجتماعي مديرة في الورشة أن عقد هذه الورشة ينبع من أهمية أهدافها وهي تعريف المشاركين بمفهوم النوع الاجتماعي وخاصة من النساء وبأهمية دورهم في المجتمع، وأيضاً تطوير الحساسية الجندرية للمشاركين وتمكينهم من التحليل النقدي للمفاهيم الجاهزة والتصورات الخاطئة لأدوار النوع الاجتماعي في علاقتها بالتنمية وعملية المناصرة، بالإضافة إلى التعرف على علاقة النوع الاجتماعي بالصحة الإنجابية والتعرف على قرار مجانية الولادة في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية.

وأوضحت ((أن التحالف الوطني للأمومة المأمونة ومن خلال أعضائه والمشاركين في هذه الورشة يلعب دوراً مهماً في نشر الوعي والتأثير من خلال طرق وأساليب التوعوية في المجتمع وأيضاً من خلال الورش والورش التي يقوم بها، وتوضيح كيفية تقديم خدمات الصحة الإنجابية بالطرق السليمة من خلال التنسيق بين التحالف ووزارة الصحة وعمل خطط مشتركة وأيضاً نزول ميداني إلى المرافق وأكدت أهمية التركيز

ما يمكن عمله لخفض نسبة وفيات الأمهات

إعداد/ زكي نعمان الذبحاني

درج الكثيرون من ذوي الرأي والقرار في محيط الأسرة على عدم الاهتمام بمراحل مهمة في حياة الأم، بل وأكثرها حرجاً وتهديداً لصحتها وسلامتها على الأرجح.. إنها مراحل الحمل والولادة وما بعد الولادة (النفاس)، متجاهلين أو غير مكترئين لوضعها وحجم الأخطار التي تحيط بها جراء اتباعها تعليمات غير نافعة وانجرارها وراء معتقدات وعادات خاطئة، وافتقارها في نفس الوقت إلى الرعاية الطبية أو الصحية الملائمة والتي إن وجدت فلا تعدى عادة مرحلة واحدة.. كأن تجرى الولادة على يد طبيبة أو مولدة مدربة متمرسة مثلاً؛ بينما لا يكون لها حظاً في نيل الرعاية المناسبة خلال المراحل الأخرى على أهميتها، كمرامح الحمل المختلفة ومرحلة ما بعد الولادة؛ وإن اختلف هذا الحال نسبياً في مدنها، إلا أنه شائع جداً في أغلب المناطق والأرياف.

ولاشك في أن تلك المراحل التي تبدأ الحمل صعوداً، ثم الولادة، وتنتهي بانقضاء فترة النفاس، تحمل الكثير من عوامل الخطر التي من شأنها أن تهدد صحة الأم أو ربما تؤدي بحياتها لا قدر الله.

ولا نقول هنا إن كل امرأة في أي من هذه المراحل في حالة خطر محقق، إنما من باب تلافي واستيعاد أي طارئ قد يبدو من الوهلة الأولى عادياً، ومن ثم مواجهته سريعاً وبالشكل المناسب قبل فوات الأوان، فهناك مضاعفات لا يستبعد حدوثها ويصعب التنبؤ بها من قبل الجدة أو المولدة غير المدربة مهما تكن مهارتها التقليدية، ما يعني بالضرورة وجود طبيبة مختصة أو على الأقل ممرضة أو قابلة مدربة ماهرة لتقديم النصح والمشورة المناسبة في كل الأحوال العادية وغير العادية، والتعرف على أية مضاعفات ومواجهة الحالات الطارئة، وكذا تقرير مسألة نقل الولادة إلى المستشفى إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، حتى يزول عنها الخطر وتنال رعاية أفضل وأكثر أماناً. حيث يشير تقرير لمنظمة الصحة العالمية حول الأمومة الآمنة إلى أن معظم وفيات الأمهات إما يكون أثناء الولادة أو بعدها بمدة وجيزة.. معنى هذا أن توافر الرعاية الصحية الجيدة للأمومة خلال المراحل التي تشمل المخاض وتعقب الوضع يعتبر من أهم المدخلات التي يمكن القيام بها لمنع وفيات الأمهات والمواليد وللوقاية من الأمراض التي تتعرض لها الأم ووليدها.

رعاية الحامل

إن نساء كثيرات في مجتمعنا لا يجدن أية رعاية أثناء حملهن، فتسهم مجموعة متفاوتة من العوامل في قلة معدلات الاستفادة من خدمات صحة الأمومة، كبعد المرافق التي تقدم الخدمات الصحية عن القرى والأرياف المتناثرة أو لصعوبة الوصول إليها بسبب قسوة ووعورة الطرق، وكلفة الأجور المدفوعة في المرافق الصحية الخاصة وكذلك كلفة الأدوية، ومصروفات المواصلات والتنقلات وغيرها، إلى جانب تعدد التزامات وواجبات المرأة وعدم ملكها للقرارات المتخذة على الصعيد الأسري. علاوة على إمكانية تدني مستوى الخدمات أو عدم إيفائها بالمتطلبات، وتعرض الأمهات للإهمال من قبل العاملين في المرافق الصحية، وهو ما ترى فيه بعض النساء عذراً في عدم ترددهن على المرافق الصحية والاستفادة من خدماتها المقدمة.

الرعاية عند الولادة

تشيع في بلادنا الولادة بالمنزل وثمة نساء كثيرات لا يتلقين رعاية عند الوضع، إلا ما اقتصر منها على ما تقوم به الجدة أو القابلة المتمرسه؛ بيد أن هناك من لا تتلقى في هذا المرحلة أية رعاية تذكر. وبالطبع وجود عاملة صحية ماهرة عند الولادة أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الأمان للأم؛ فالقابلة أو العاملة الصحية الماهرة تحرص على توفير النظافة أثناء المخاض والوضع، وتوفير الرعاية المأمونة الخالية من الصعوبات؛ كما أنها تتبين المضاعفات وتدبر أمر معالجتها بمعالجة حسنة، متيحةً للأم والولادة أعلى مستوى من الرعاية.

الرعاية بعد الولادة

القليل من النساء فقط في بلادنا يحصلن على رعاية طبية بعد الولادة؛ الجدير بالذكر أن أكثر وفيات الأمهات تقع في المدة التي تعقب الولادة مباشرة؛ لذا فإن توفير الرعاية للأم بعد الوضع يتيح فرصة التأكد من أنها ووليدها في حالة جيدة، ويشجع أيضاً على متابعة حالة إرضاع الوليد من ثديي أمه؛ ما يهيئ للطبيبة أو العاملة الصحية المناخ والفرصة الملائمة لاكتشاف أية مشكلة، وتدبر أمرها في وقت مبكر. خلاصة القول.. يمكن العمل على خفض معظم وفيات الأمهات وأغلب حالات المرض والعجز اللذين تتعرض لهما الأمومة إذا ما تحققت استفادة النساء الحوامل من خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك إشراف طبيبة أو قابلة ماهرة مدربة على الولادة، وتم أيضاً تجنب المضاعفات أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة، ومعالجة هذه المضاعفات حال حدوثها، مع الاستفادة من خدمات المشورة وتنظيم الأسرة المتاحة لكل من يطلبها، يواكبه توافر رعاية طبية مناسبة أثناء الحمل وعند الولادة وبعد الوضع (فترة النفاس)، ولزوم التطوير والبقاء بمستوى خدماتها.. وهذا يعني تقوية وتطوير النظم الصحية، ودعم الخطط والبرامج الأساسية، وتحقيق الربط بين المجتمع المحلي والمستشفيات لتأمين الرعاية للنساء في الوقت والمكان المناسبين، بالإضافة إلى إحداث تغيير في مواقف أصحاب الرأي والقرار على مستوى الأسرة وتنظيم البيت، الحائلة تحت أي مبرر دون أن تتلقى الأم الرعاية الطبية أو الصحية الملائمة أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاعتبارات إن لمزم العمل بمقتضاها ستعطل بلا شك إلى حد كبير على خفض وفيات الأمهات والتقليل من تعرض الحوامل والوالدات لأي أمراض أو أية إشكاليات من شأنها أن تضر بصحتهن.